واقع حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد سبل تحقيق التنويع الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 2015-2019.

The reality of business incubators in supporting small and medium enterprises as one of the ways to achieve economic diversification in Algeria during the period 2015-2019.

د. فرج الله أحلام *، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف -1-، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي (PIEEM)، (الجزائر).

د. حمادي موراد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف -1-، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي (PIEEM)، (الجزائر).

د. بوعكاز نوال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف -1-، مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة (LEMAC)، (الجزائر).

تاريخ الاستلام : 2022/03/07 ؛ تاريخ المراجعة : 2022/04/28 ؛ تاريخ النشر : 2022/06/30

ملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية الى دراسة واقع حاضنات الأعمال في الجزائر وإبراز أهميتها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا للأهمية البالغة التي تكتسيها هذه المؤسسات في النهوض بالاقتصاد الوطني وتنويعه من خلال دراسة مستوى ما وفرته من تشغيل، وما قدمته من قيمة مضافة، وما شاركت به في ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2015 الى 2019، حيث عمدت السلطات الحكومية إلى تدعيم وترقية هذه المؤسسات بواسطة حاضنات الأعمال بغرض تحسين وضعيتها ودفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي، وقد تم التوصل إلى أن حاضنات الأعمال في الجزائر تقدم كافة الخدمات لتنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف الحاضنات الموجودة على مستوى التراب الوطني رغم عدم وضوح الإطار التشريعي والتنظيمي لهذه الحاضنات واقتصار اختصاص المحضنة حسب المشرع الجزائري على تقديم قطاع الخدمات فقط على عكس باقي الدول وان تلك الخدمات والتسهيلات وحسب نتائج تطور تعداد مخرجات هذه الحاضنات تبقى غير كافية وبعيدة عن النتائج المسطرة في تحقيق التنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاح: حاضنات الأعمال، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنويع الاقتصادي.

تصنيف JEL : **M21، L26، R58.**

Abstract:

This research paper aims to study the reality of business incubators in Algeria and highlight their importance in supporting small and medium enterprises, given the critical importance that these institutions have in advancing and diversifying the national economy by studying the level of the operation they provided, the added value they provided, and what they participated in Promoting exports outside hydrocarbons during the period 2015 to 2019, as the government authorities supported and upgraded these institutions through business incubators in order to improve their status and push the wheel of economic and social growth. The various incubators located on the national territory level, despite the lack of clarity in the legislative and regulatory framework for these incubators, and the limitation of the incubator's jurisdiction, according to the Algerian legislator, to providing the services sector only, unlike other countries Economic diversification.

Keywords: business incubators, small and medium enterprises, economic diversification.

Jel Classification Codes : M21; L26 ; R58.

* المؤلف المرسل: د. فرج الله أحلام ahlem.ferdjallah@univ-setif.dz

I- تمهيد:

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال التي ترتكز على مهارات الأفراد وقدرتهم الابداعية في العمل المؤسساتي من أهم المجالات التي تساهم في خلق نموذج جديد للأعمال واستغلال المؤهلات التكنولوجية وتوجيه الأموال نحو الاستثمار وخلق مناصب شغل، ما يتعين على الاقتصاديات النامية العمل على توفير بيئة مناسبة وحاضنة تساعد على تطوير نسيج هذه المؤسسات التي يعتمد عليها الاقتصاد الحديث كأحد أهم روافد التنمية الاقتصادية.

ونظرا للأهمية البالغة التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي ظل السعي إلى النهوض بالاقتصاد الوطني وتنويعه وتحسين معدلات النمو خارج المحروقات، عمدت السلطات الحكومية إلى تدعيم وترقية هذه المؤسسات بغرض تحسين وضعيتها في خلق القيمة المضافة ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وبالتالي أصبح الاستثمار ودعم هذا القطاع من أولويات صناع قرار الاقتصاد الجزائري، فبادرت السلطات العمومية بتقديم حلول للمشاكل التي تواجه هذه المؤسسات من خلال وُضع برامج واجراءات قصد تحسين مناخ عملها، الا أن أكبر مشكل تواجهه معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء الجديدة أو التوسعية هو كيفية الحصول على التمويل من البنوك بسبب ارتفاع المخاطر وعدم كفاية الضمانات المقدمة، بالإضافة الى عدم قدرتها الولوج إلى الأسواق المالية بسبب قلة مواردها الخاصة من جهة أخرى، لذلك وجب البحث عن بدائل تتلاءم مع قدرات وطبيعة هذه المؤسسات، لأجل ذلك وُضعت برامج واجراءات قصد تحسين مناخ أعمالها وحث الشباب لإنشاء مؤسساتهم الخاصة، وذلك من خلال وضع برامج مصممة لدعم وتطوير وإنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تزيد من فرصها بالنجاح والاستمرار من خلال ما تقدم لهم من دعم مادي إضافة إلى الاستشارات والخبرات ومختلف المساعدات اللوجستية، فتم استحداث تقنية ومؤسسات خصيصا لهذا الغرض، أهمها ما يطلق عليها بتسمية حاضنات الأعمال حيث يشترك الجميع بهدف انجاح هذه المؤسسات واستمراريتها.

1.I- اشكالية وفرضية البحث: من خلال بحثنا هذا سنحاول دراسة واقع حاضنات الاعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك من خلال الاجابة على **التساؤل** التالي:

ما مدى مساهمة حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد سبل تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2015-2019؟

منطلقينا في دراستنا هذه من **فرضية** أن **حاضنات الاعمال في الجزائر تساهم في دعم وتوفير الخدمات الضرورية لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الانطلاق والاستمرار وتجاوز العراقيل التي تواجهها حتى تشارك بفعالية في تحقيق التنويع الاقتصادي للجزائر.**

2.I- أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع في حد ذاته، فحاضنات الأعمال تعد من أهم وسائل الدعم والمساندة لتنمية ورعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى العالمي من خلال توفير الدعم المادي في مختلف مراحل نمو المؤسسة، بدءا بمرحلة بلورة الأفكار لتحويلها إلى مؤسسات ناجحة وصولا إلى تسريع نمو المؤسسات القائمة وذلك من خلال ما تقدمه لهم من دعم مادي إضافة إلى الاستشارات والخبرات ومختلف المساعدات اللوجستية، ومن هذا المنطلق سوف نتعرض من خلال هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى مساهمة حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي يكون أصحاب هذه المؤسسات سواء من الباحثين والمبتكرين الذين لا يملكون لا الخبرة التسييرية ولا الأموال اللازمة لتجسيد أفكارهم في مشاريع استثمارية او توسعة مؤسساتهم، وبالتالي ارتفاع مخاطر نجاح مشاريعهم.

3.I- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- عرض لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؛
- إبراز الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- عرض لواقع حاضنات الأعمال في الجزائر؛
- إبراز أهمية حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؛

4.I- الدراسات السابقة:

- سمية أحمد ميلي، **دور حاضنات الاعمال في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر)، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2020**، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور حاضنات الأعمال في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن حاضنات الأعمال هي إحدى المرتكزات الأساسية لنمو

ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وأنها آلية من آليات الدعم الفعال التي يجب أن تتبناها الدولة لدعم اقتصادها وتطويره؛ كما أن لها دور حيوي في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرته على المنافسة في ظل التغيرات الحاصلة، كما قدمت مجموعة من الاقتراحات أهمها تنمية ثقافة العمل الحر لدى الشباب ودفعهم لإنشاء مشاريع ذات أفكار تكنولوجية جديدة، لكي تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني، وضرورة إنشاء حاضنات الأعمال بالقرب من الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث للاستفادة منها، والأخذ بالتجارب العالمية في هذا المجال لتحسين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- لطيفة كلاخي، **واقع حاضنات الأعمال في بعض الدول العربية**، مجلة دراسات إقتصادية، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، اوت 2013: هدف هذا البحث إلى التعريف بدور وأهمية حاضنات الأعمال كأداة محتملة لإنعاش وتنمية الإقتصاد المحلي من خلال تشجيع الشباب و خريجي الجامعات المبادر على إنشاء شركات صغيرة ومتوسطة و يوضح البحث المفاهيم المتعلقة بآلية عمل الحاضنات و الخدمات الإدارية والفنية المقدمة للمنتسبين، و ذلك من خلال تحويل أفكار المبدعين في المجالات المختلفة إلى مشاريع خاصة لهم كما ساهمت في تنمية مواهبهم وساعدتهم على نجاح مشروعاتهم. ويتناول البحث تجربة بعض الحاضنات و بيان مدى مساهمتها في رعاية الأفكار الريادية والمبدعين من الشباب و خلق فرص عمل جديدة للشباب.
- شريف ريحان، لمياء هوام، **دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم الإبداع و تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة – التجربة الجزائرية بين الواقع و المأمول–**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول استراتيجيات تنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، يومي 18و 19 أفريل 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر: هدفت هذه الدراسة لمعالجة الاشكالية التالية: ما مدى مساهمة حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والرفع من مستواها الإبداعي؟ وقد توصلت إن سعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة يتم بالسعي وراء تحقيق كل مقومات التميز ويعتبر الإبداع أحد أهم هذه المقومات باعتباره الأساس في ذلك، وأن هناك قناعة من الدولة الجزائرية بأهمية الإبداع والابتكار في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة مع تزايد حدة المنافسة الدولية الحادة، لذا يجب تشجيع إقامة حاضنات الأعمال والاستثمار فيها بشكل أوسع باعتبارها أداة مهمة في تحقيق التنمية الاقتصادي وتشجيع الإبداع، خاصة في الدول التي تفتقد إلى هذا النوع من المؤسسات الداعمة، كما يجب تبني حاضنات أعمال في شتى المجالات والقطاعات لكي تغطي جميع المقاولات مهما كان نشاطها، ومحاولة الاستفادة من تجارب الغير في مجال حاضنات الأعمال خاصة الناجحة منها، كما يجب دعم ومساندة كل من الحكومات المركزية والإدارات المحلية ورجال الأعمال والهيئات التمويلية والبنوك لحاضنات الأعمال من أجل إنجاحها وإقامة حاضنات الأعمال التقنية بالقرب من الجامعات ومراكز الأبحاث والأقطاب الصناعية والمدن العلمية، وتشجيع القطاع الخاص على دخول مجال احتضان المشاريع الصغيرة.

ما يميز دراستنا هذه عن سابقاتها أنها ركزت على الواقع الحقيقي لتطور مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وفق أحدث الاحصائيات المتوفرة ومدى مساهمتها في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال دراسة مستوى ما وفرته من تشغيل، وما قدمته من قيمة مضافة، وما شاركت به في ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2015 الى 2019، كما تبين أيضا واقع التجربة الجزائرية لحاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توضيح آلية عمل هذه الحاضنات وعرض ما تقدمه من تسهيلات وخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوقوف على مدى تطور تعداد المؤسسات المحتضنة سواء من طرف المشاتل أو مراكز التسهيل وتطور مستوى التشغيل المتوقع منها بالجزائر وللفترة 2015-2019.

II – واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

كان الاقتصاد الجزائري يقوم على المؤسسات الكبيرة ثم أصبح توجهه الحالي والمستقبلي نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من أجل الوصول الى أعلى معدلات التنمية لمختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية وسيتم التطرق في هذا المبحث الى تعريف هذه المؤسسات في الجزائر وتعدادها وتطورها، اضافة الى الهياكل والبرامج التي كانت داعمة لها وبالمقابل العراقيل والمشاكل التي واجهتها.

II.1– تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: ان التعريف المعتمد الحالي هو التعريف الوارد في القانون 17-02 المؤرخ في 2017/11/10 المتضمن للقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يمكن تلخيص هذا التعريف من خلال الجدول الموالي:

الجدول (1): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	مجموع الميزانية السنوية (مليون دج)
مصغرة	1إلى 9	أقل من40	أقل من 20 مليون
صغيرة	من 10 إلى 49	لا يتجاوز 400	لا يتجاوز 200 مليون
متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 إلى 4000	من 200 مليون إلى 1 مليار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المواد 8-10 من المرسوم التنفيذي رقم 17-02 المؤرخ في 2017/01/10، المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 77، الصادر في 2001/12/15، ص6.

II.2- واقع التجربة الجزائرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي

شهدت الجزائر تطورا ملحوظا في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص بعد صدور القانون التوجيهي لسنة 2001 الذي سمح بإدخال تعديلات جديدة تسمح بترقية استثمارات هذا القطاع لذا سنحاول من خلال مطلبنا هذا عرض واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائربالاعتماد على عرض الإحصائيات المتاحة التي تعبر عن تطور تعداد هذه المؤسسات وتوزيعها ومدى مساهمتها في التشغيل والقيمة المضافة.

- مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن قطاع المؤسسات الصغيرة ومتوسطة في الجزائر يتكون من قطاع عام قطاع خاص، وسيتم توضيح مكونات قطاع هذه المؤسسات في الجزائر لسنة 2019 من خلال الجدول الموالي :

الجدول (2): مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2019

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		عدد المؤسسات	النسبة %
مؤسسات خاصة	**أشخاص معنوية**	659573	56.28
	- أشخاص طبيعية	512128	43.70
	- المهن الحرة	243759	20.80
	- الصناعة التقليدية	268369	22.90
مجموع المؤسسات الخاصة		1171701	99.98
مجموع المؤسسات العامة		244	0.02
المجموع		1171945	100

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على: وزارة الصناعة والمناجم: "**نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2019**"، موقع وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقضة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية، نوفمبر 2019، العدد رقم 36، ص.7، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (https://www.industrie.gov.dz)، تاريخ التصفح: 2021/10/12.

من خلال ملاحظتنا وتحليلنا للجدول اعلاه يتضح مايلي:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة: بلغ عددها 1171701 مؤسسة وهي تمثل غالبية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية: تمثل نسبة ضئيلة من هذا القطاع تتناقص من سنة إلى أخرى حتى تصل إلى 244 مؤسسة وهذا يعود إلى الإعتماد على المؤسسات الخاصة بشكل كبير من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية.

- تطور تعداد وتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2015-2019)

خلال الفترة (2015-2019) تطور تعداد وتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي :

- **تطور تعدادالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2015-2019)**

سنحاول بالإعتماد الجدول الموالي تحليل تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال تحليل تعداد المؤسسات الخاصة والعامة والصناعات التقليدية في هذا القطاع خلال الفترة الممتدة (2015-2019)

الجدول (3): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2015-2019)

طبيعة المؤسسة	2015	2016	2017	2018	2019
المؤسسات الخاصة ماعدا الصناعات التقليدية	716895	786989	831914	880950	903332
نسبة التطور%	-	9 .77	5.80	5.89	2.54
المؤسسات العامة	532	390	267	261	244
نسبة التطور%	-	-26.69	-31.53	-2.42	-6.51
الصناعة التقليدية	217142	235242	242322	260652	268369
نسبة التطور%	-	8.33	2.88	7.56	2.96
المجموع	934569	1022621	1074503	1141863	1171945
نسبة التطور%	-	9.42	5.07	6.26	2.63

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على: وزارة الصناعة والمناجم: "**نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات لسنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019**"، موقع وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقضة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية، الأعداد 28، 30،32، 34، 36، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (https://www.industrie.gov.dz)، تاريخ التصفح: 2021/10/12.

من الجدول السابق يمكن ان نلاحظ ما يلي:

- تزايد مستمر لمجموع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 934569 مؤسسة في سنة 2015 إلى أن وصل الى 1171945 مؤسسة في سنة 2019 وهذا بنسبة نمو حوالي 25%.
- التزايد المستمر في كل من قطاع المؤسسات الخاصة (من 716895في سنة 2015 إلى 903332 في 2019) وقطاع الصناعة التقليدية (من 217142 في سنة 2015 إلى268369 في سنة 2019)، ويعود هذا التزايد في كلا القطاعين إلى: سياسة الدولة الهادفة للانفتاح الاقتصادي وما تبعها من برامج وهيئات كلها تهدف إلى النهوض بهذا القطاع، إضافة إلى تحسن مناخ الأعمال الذي عرفته البلاد في السنوات الأخيرة وتحسن الوضع الأمني كل ذلك أدى الى الإقبال لإنشاء هذا النوع من المؤسسات من قبل الخواص.
- يعود تراجع تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة إلى التوجه الذي اتخذته الجزائر من بداية الثمانينيات ألا وهو خصخصة القطاع العام، فقد أصبح واقعا يفرض نفسه على الاقتصاد الجزائري.

- **توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة:**

يمكن أن نوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وفق ما يلي:

- **توزيع المؤسسات الخاصة ذات الشخص المعنوي حسب مجموع فروع النشاط:**

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الشخص المعنوي أغلب قطاع هذه المؤسسات الجزائر حيث تتوزع على 5 مجموعات لفروع النشاط الاقتصادي وهذا ما سنوضحه في الجدول الموالي:

الجدول(4): توزيع المؤسسات الخاصة ذات الشخص المعنوي حسب مجموع فروع النشاط خلال الفترة (2015-2019)

السنوات / البيان	2015		2016		2017		2018		2019	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الفلاحة والصيد البحري	5625	1.08	6130	1.10	6599	1.10	7068	1.11	7387	1.11
خدمات ذات صلة بالصناعة	2639	0.49	2767	0.48	2887	0.47	2981	0.46	3046	0.46
البناء والأشغال العمومية	168557	31.31	174848	30.34	179303	29.42	185121	28.76	19155	28.32
الصناعة التحويلية	83701	15.58	89597	15.56	94930	15.59	99865	15.52	103621	15.44
الخدمات	277379	51.54	302564	52.52	325625	53.43	348458	54.14	367040	54.67
المجموع	538433		57590		609344		643493		671267	

المصدر: المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على: وزارة الصناعة والمناجم: "**نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات لسنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019**"، موقع وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقضة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية، الأعداد 28، 30،32، 34، 36، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (https://www.industrie.gov.dz)، تاريخ التصفح: 2021/10/12.

يتضح من خلال الجدول أن مجموع فروع النشاط المصنفة ضمن الخدمات تحتل الصدارة، حيث أن عدد المؤسسات الخاصة تراوحت نسبها بين 51.54% إلى 54.67% من إجمالي التعداد ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسب تجاوزت 28.32%،ثم في المرتبة الثالثة مجموع فروع الصناعة التحويلية تراوح عددها بين 83701 مؤسسة في سنة 2015 إلى 103621 مؤسسة في سنة2019، ورابعا فروع نشاط الفلاحة والصيد البحري بنسب لم تتعدى1.11%، وأخيرا فروع نشاط الخدمات ذات الصلة بالصناعة بتعداد ضعيف لم يتجاوز0.48% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لهذه الفترة.

- **توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الشخص المعنوي جغرافيا خلال الفترة (2015-2019)**

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الشخص المعنوي في الجزائر تتوزع جغرافيا على 3 جهات رئيسية خلال الفترة (2015-2019) كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول (5): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة جغرافيا خلال الفترة (2015-2019)

السنوات / المناطق	2015		2016		2017		2018		2019	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الشمال	373337	69	40065	69.56	424659	69.69	447817	69.59	830438	65.59
الهضاب العليا	118039	22	125696	21.83	133177	21.86	141465	21.98	262340	21.98
الجنوب	46525	9	49595	8.61	51508	8.45	54211	8.42	100561	8.43

المصدر: المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على: وزارة الصناعة والمناجم: "**نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات لسنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019**"، موقع وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقضة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية، الأعداد 28، 30،32، 34، 36، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (https://www.industrie.gov.dz)، تاريخ التصفح: 2021/10/12.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن مكونات قطاع التوزيع الجغرافي غير متوازن، حيث أن منطقة الشمال تضم أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بنسب ثابتة نسبيا عند 69.69% كحد أقصى، من إجمالي التعداد القطاع الخاص خلال الفترة (2015-2019)،ثم تأتي في المرتبة الثانية الهضاب العليا حيث وصل التعداد إلى 262340 مؤسسة في سنة 2019، أما منطقة الجنوب في تمتاز بتدني عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث ان ذا العدد ثابت نسبيا عند 9% كحد أقصى من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال هذه الفترة، ويمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تلعب الدور الفعال في تحقيق التوازن الجهوي بين جهات الوطن.

II.3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني من خلال ما يلي:

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

تسعى السلطات العمومية إلى إيجاد حلول مناسبة لمشكل البطالة الذي يعتبر من أهم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر حيث أعتبر تشجيع هذه المؤسسات من أحد الحلول لمواجهة هذه المشكلة والجدول الموالي يبين لنا تطور مناصب الشغل الخاصة هذا النوع من المؤسسات خلال الفترة (2015-2019).

الجدول(6): تطور مناصب الشغل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر للفترة (2015-2019)

نوعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		2015	2016	2017	2018	2019
المؤسسات الخاصة	الأجزاء	1393256	1489443	1557782	1594614	1971473
	أرباب المؤسسات	934037	1022231	1074236	1107453	1193093
المؤسسات العامة		43727	29024	23452	22197	21085
المجموع		237102	2540698	2655470	2724264	2885651

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على: وزارة الصناعة والمناجم: "**نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات لسنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019**"، موقع وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقضة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية، الأعداد 28، 30،32، 34، 36، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (https://www.industrie.gov.dz)، تاريخ التصفح: 2021/10/12.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- تزايد مستمر لعدد مناصب العمل التي تم استحداثها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة (2015-2019) حيث انتقلت من **237102** منصب شغل في سنة2015 إلى**2885651** منصب شغل في سنة 2019 أي بنسبة زيادة 33.76% وهي زيادة معتبرة مما تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محور اهتمام ودعم.
- المساهمة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في توفير مناصب الشغل باعتبارها تشكل الأغلبية لهذا القطاع.
- تراجع عدد العمال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة من43727 منصب في سنة 2015 إلى 21085 في سنة 2019 يعود إلى قانون تسريح العمال من جهة وخصخصة هذا القطاع من جهة أجرى.

– مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة (2015-2019):

من أجل تقييم أداء القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني وتشخيص مكانتها سنستعرض في الجدول الموالي تطور القيمة المضافة خارج المحروقات حسب الطابع القانوني خلال الفترة (2015-2019)

الجدول (7): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة للفترة (2015-2019) الوحدة: مليار دينار

القطاع	مساهمة القطاع الخاص		مساهمة القطاع العام		المجموع
السنوات	القيمة مليار	النسبة	القيمة	النسبة	
2015	79245	85.78	131336	14.22	**923787**
2016	852927	85.77	141465	14.23	**994322**
2017	881562	87.225	129114	12.775	**1010676**
2018	952441	87.49	136221	12.51	**1088662**

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على: وزارة الصناعة والمناجم: "**نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات لسنوات 2015، 2016، 2017، 2018**"، موقع وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقضة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية، الأعداد 28، 30،32، 34، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (https://www.industrie.gov.dz)، تاريخ التصفح: 2021/10/12.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

–نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في تحسين القيمة المضافة في تزايد من سنة إلى أخرى خلال الفترة (2015-2018) إذ ارتفعت قيمتها من 79245 مليار دج في سنة 2015 إلى 952441 مليار دج في 2018 أي بزيادة تقدر ب (873196 مليار دج)، كما تراوحت نسبة مساهمة هذا القطاع في تحقيق القيمة المضافة من 85.77% إلى 87.49%، خلال هذه الفترة.

– تراجع مساهمة القطاع العام في تحقيق القيمة المضافة لحساب القطاع الخاص، حيث انخفضت نسبة هذه المساهمة إلى 12.51% في سنة 2018 بعدما كانت 14.22% في سنة 2015، وهذا ما يعكس أهمية القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة في الاقتصاد الجزائري لكونه يشكل غالبية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات:

سعت السلطات الجزائرية إلى تعزيز وتنويع هيكل التجارة الخارجية وترقية صادراتها خارج المحروقات نظرا للتقلبات التي تمس أسعار النفط وما ينجم عن ذلك من آثار سلبة للاقتصاد الجزائري، لذلك يمكن توضيح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال توضيح تطور هذه الصادرات في الجزائر في الجدول الموالي:

الجدول (8): تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2010–2018) الوحدة: مليون دولار

البيان	2015	2016	2017	2018
القيمة	2063	1781	1899	2830
نسبة المساهمة في الصادرات الكلية %	5.95	6.16	5.46	6.87
نسبة التطور %	-26.58	-13.67	6.62	49.02

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على: وزارة الصناعة والمناجم: "**نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات لسنوات 2015، 2016، 2017، 2018**"، موقع وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقضة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية، الأعداد 28، 30،32، 34، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (https://www.industrie.gov.dz)، تاريخ التصفح: 2021/10/12.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

– هناك تذبذب في قيمة الصادرات خارج المحروقات حيث انخفضت في سنتي 2015و 2016 حيث وصلت قيمتها إلى 2063،1781 مليون دولار على التوالي، لتزداد في 2017 بقيمة 1899 مليون دولار وبإستمرار زيادتها وصلت إلى 2830 مليون دولار سنة 2018، كما تراوحت نسب مساهمتها في الصادرات الكلية ما بين 5.46 % إلى 6.87% غير أن ارتفاع نسب المساهمة في الصادرات الكلية لا يعني بالضرورة زيادة في قيمة هذه الصادرات، فقد يكون السبب تراجع قيمة صادرات قطاع المحروقات، ويمكن القول أن مجال التصدير خارج المحروقات لايزال ضعيفا رغم الجهود المبذولة لترقية صادرات القطاع الخاص وذلك نتيجة لمجموعة من المشاكل نذكر منها مايلي:

- غياب استراتيجية محددة لمعالم التصدير والتشابك الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية
- غياب ثقة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين
- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين
- عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة وسوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات.

III– واقع حاضنات اعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن النجاح الباهر الذي حققته حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، أدى إلى تشجيع الجزائر على الأخذ بهذا الشكل من آليات الدعم لتطوير والنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والسماح لها بأداء الدور المنوط بها الذي أصبح يمثل دورا بالغ الأهمية في الاقتصاديات الحديثة.

III.1– مفهوم حاضنات الأعمال في الجزائر

– نشأة حاضنات الاعمال في الجزائر: تعتبر التجربة الجزائرية في مجال حاضنات الاعمال حديثة العهد إلى غاية صدور القانون التوجيهي لسنة 2001 الذي يتضمن رسم الخطوط الواجب وضعها وتنفيذها لتحسين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على ترقيته من خلال إنشاء وكالات وصناديق ومراكز تسهيل تؤسس لهذا الغرض، ليتم بعد ذلك إصدار لمرسوم التنفيذي رقم 03 . 78 المؤرخ في 25 فبراير 2003 والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات. كما تم إصدار المرسوم التنفيذي الثاني رقم 03 . 79 والمؤرخ في 25 فبراير 2003 والمتضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل وذلك من اجل التعريف بحاضنات الاعمال وانواعها والهيئات العامة والمؤسسات التي تديرها وفي هذا الإطار فإن المشرع الجزائري أخذ بمفهوم مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل في حين تقتصر المحضنةكشكل من أشكال المشاتل على دعم ومساعدة المشاريع القائمة على تقديم الخدمات فقط (ميلي، 2020، صفحة 52).

– **ماهية حاضنات الاعمال في الجزائر**: عرف المشرع الجزائري حاضنات الأعمال كالتالي:

- **مشاتل المؤسسات (les pépinières des entreprises)**:

تقرر إنشاء مشاتل المؤسسات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات وعرفت مشاتل المؤسسات في المادة الثانية من هذا المرسوم بأنها "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي" (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2003، صفحة 13).

وقد صنف المشرع الجزائري الحاضنات إلى (reziga, 2020, p. 149): محضنة، ورشة ربط، ونزل المؤسسات، حيث:

- **المحضنة**: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛
- **ورشة ربط**: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الحرف والمهن؛
- **نزل المؤسسات**: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث .

ويلاحظ في التعريف الجزائري للمشاتل انه قسم أشكال المشاتل حسب نوع القطاع الذي تنتمي إليه المشاريع، فالمحاضن تختص بالمؤسسات العاملة بقطاع الخدمات ونزل المؤسسات تتكفل بالمؤسسات العاملة بميدان البحث وهو المفهوم الاقرب إلى حاضنات الأعمال التقنية، الأمر الذي يختلف عن المفاهيم السابق ذكرها المعمول بها في الدول المتقدمة والدول النامية والتي لا تقتصر فيها تسمية الحاضنات على قطاع الخدمات فقط بل تشمل جميع أنواع الحاضنات وتختص بشكل أكثر بقطاع البحث والتكنولوجيا (كلاخي، 2013، صفحة 297).

هذا التمييز بين اشكال مكونات مشاتل المشاريع قد يعود إلى رغبة المشرع الجزائري في خلق تخصصات داخل المشاتل لغرض تسهيل عمل هذه الهيئات وتسهيل وصول حاملي المشاريع إليها (حسين و خضير، 2016، صفحة 116).

وتهدف مشاتل المؤسسات إلى (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2003، صفحة 14):

- تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي
- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان وجودها؛
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة؛
- تقديم الدعم لمنشئ المؤسسات الجدد؛
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل؛
- العمل على أن تصبح تلك المشاريع عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي من مكان تواجدها على المدى المتوسط.

- **مراكز تسهيل المؤسسات (les centres de facilitation)**:

مراكز تسهيل المؤسسات هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع تجاري وصناعي، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهدف الى تسهيل انشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (رجب و دادان، 2012، صفحة 11).

وتعمل مراكز التسهيل على تحقيق الأهداف التالية (المرسوم التنفيذي رقم03-79، 2003، الصفحات 18-19):

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين؛
- تطوير ثقافة المقاولاتية؛
- ضمان تسيير الملفات التي تحظى بمساعدة الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للتنظيم المعمول به؛
- تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها؛
- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى أصحاب المشاريع؛
- إنشاء مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية والمحلية؛
- الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية؛
- تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي؛
- ترقية المهارة وتشجيعها؛
- تثمين الكفاءات البشرية وعقلنة استعمال الموارد المالية؛
- إنشاء قاعدة معطيات حول نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتكنولوجيات الجديدة؛
- نشر الأجهزة الموجهة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها؛

- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي.

وتهتم مراكز التسهيل بنوعين من المستثمرين (منصوري، 2010، صفحة 13):

- **الصنف الأول:** يكون فيه المستثمر صاحب فكرة ولا يملك رأس المال أي " الإنشاء من العدم " أو يملك رأسمال يحتاج إلى توجيه ومرافقة في ميدان النشاط الذي يقوم بيه؛
- **الصنف الثاني:** يكون المستثمر مالك لمؤسسة ويبحث عن معرفة أو إرشادات في التكنولوجيا الجديدة أو كيفية تطوير وسائل الإنتاج أو المنتوج عن طريق تدعيم مادي على شكل اتفاقيات مع مراكز البحث والمخابر.

كما بين المشرع الجزائري أشكال وأنواع حاضنات الأعمال والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها فقد تكون حاضنة الأعمال عامة أو خاصة، مؤسسة صناعية أو تجارية، مؤسسة غير هادفة للربح أو هادفة للربح، حيث يحدد عدد المؤسسات الصغيرة داخل الحاضنة ما بين 20 إلى 50 مؤسسة، فكلما زاد العدد كلما تعقدت الإدارة لكن في نفس الوقت يساهم في رفع مردودية الحاضنة (بولحية و مرابط، 2017، صفحة 13).

تتخرج المؤسسة المحتضنة بعد 18 إلى 36 شهرا وتمول حاضنات الاعمال في الجزائر عن طريق (قرود و كزيز، 2018، صفحة 78):

- المساعدات العمومية (محلية، وطنية، دولية)؛
- الإيرادات المتعلقة بالعقارات (الإيجار)؛
- الإيرادات المتعلقة بخدمات معينة.

وقد حدد المشرع الجزائري الجهات المعنية بتمويل حاضنات الأعمال، وهي (لحمر و خالفي، 2016، صفحة 105):

- الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار (ANDI)؛
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

III.2- أنواع حاضنات الأعمال في الجزائر: يوجد في الجزائر أربعة انواع من حاضنات الأعمال (لحمر و خالفي، 2016، صفحة 105):

- حاضنات الأعمال العامة: تمثل مشاتل المؤسسات تعمل تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا مراكز التسهيل.

- حاضنات الأعمال التكنولوجية: تم إنشاء حاضنات الأعمال التكنولوجية في الجزائر في صورة ما يسمى بالحدائق التكنولوجية، من خلال إنشاء الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحدائق التكنولوجية (ANPT) سيئة 2004 تحت إشراف وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات أما أول قطب تكنولوجي فكان بسيدي عبد الله سنة 2010، إذ تضم 42 مؤسسة إبداعية و15 مشروع جديد موجود في السوق في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وأنشأت سنة 2012 حاضنة أعمال ورقلة وتضم 16 حامل مشروع في مجال تكنولوجيا المعلومات. إضافة إلى إنشاء ثلاث حظائر في كل من سطيف وقسنطينة وبوقزول (ولاية المدية) (بوسعدة و سكر، 2018، صفحة 213).

- حاضنات الجامعات: لتعزيز دور الجامعة في الإبداع ومرافقة المؤسسات الاقتصادية أنشأت الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحدائق التكنولوجية في 28مارس 2012حاضنة على مستوى المعهد الوطني للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (INTTIC) بوهران، وفي 2013 تأسست حاضنة الأعمال في جامعة باتنة (لحمر و خالفي، 2016، صفحة 106).

- الحاضنات بالاشتراك مع الخواص: أعلنت كل من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتعامل الهاتف النقال ooredoo في 14 ماي 2011 الإطلاق الرسمي لبرنامج ت ستارت (T Start) البرنامج الجزائري للمؤسسات التكنولوجية الناشئة الهادف إلى الدعم المادي والمعنوي لمشاريع أصحاب الأفكار الابتكارية من الشباب في مجال التكنولوجية الحديثة في الإعلام والاتصال لتجسيد مشاريعهم (بوسعدة و سكر، 2018، صفحة 213).

IV- واقع التجربة الجزائرية لحاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

IV.1- واقع التجربة الجزائرية لحاضنات اعمال

تعرف الحاضنة لدى المشرع الجزائري على انها تقتصر في مجال الخدمات بينما تتولى نزل المؤسسات احتضان المؤسسات الناشطة في مجال البحث العلمي، كما تتولى مراكز التسهيل الدعم الفني والتقني والاستشاري للمؤسسات دون احتضانها اي انها تلعب دور الوسيط مما شبق نجد ان واقع الحاضنات في الجزائر يميزه الغموض وهذا راجع الى اعتماد المشرع الجزائري على ترجمته لمفهوم المشاتل بالنسبة للتجربة الفرنسية فقط دون الاخذ بباقي التجارب العالمية وفي مقدمتها التجربة الأمريكية (رجب و دادان، 2012، صفحة 13).

تتميز التجربة الجزائرية في مجال حاضنات الأعمال بأنها متأخرة مقارنة بالدول النامية والدول العربية خصوصا، حيث أن أول قانون يشرع عمل الحاضنات كان سنة 2003وتجسيدا لهذا القانون سعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية الى انشاء 11 حاضنة

عبر الولايات التالية(الجزائر، سطيف، تيزي وزو، الاغواط، باتنة، البليدة، تلمسان، سطيف، قسنطينة، وهران، الوادي)بالإضافة الى 4 ورشات ربط في كل من (الجزائر، سطيف، قسنطينة، وهران)، وفي اطار البرنامج التكميلي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تخصيص مبلغ 4 مليار دينار لدعم قطاع النمو خلال 2005-2009، حيث سيتم زيادة عدد المحاضن ليبلغ 20 محضنة (رجب و دادان، 2012، صفحة 13). وهو ما يوضحه الشكل أدناه الذي يمثل التوزيع الجغرافي للمشاتل في الجزائر

الشكل (1): التوزيع الجغرافي للمشاتل في الجزائر

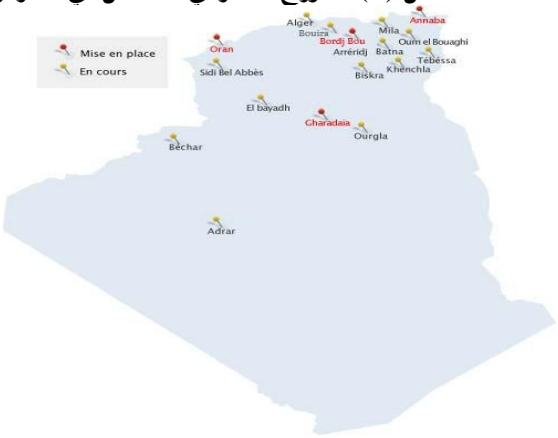

المصدر: حكيم مليابي، سلاطنية نجيبة (2015): "**نحو نموذج حاضنة مؤسسات صغيرة ومتوسطة أكاديمية في إطار ضوابط التنمية المستدامة**"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الثاني (عدد خاص)، جامعة برج بوعريج، الجزائر، 2015، ص 138.

اما فيما يخص مراكز التسهيل فقد أنشأت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية 14 مركز تسهيل كمرحلة أولى على مستوى 14 ولاية هي الجزائر، بومرداس، تيبازة، البليدة، الشلف، وهران، تيزي وزو، سطيف، قسنطينة، الوادي، جيجل، الاغواط، سيدي بلعباس، غرداية. تم إنشاء 21 مركز آخر كمرحلة ثانية ليبلغ عدد المراكز35. (ريحان و هوام، 2012، صفحة 14).

وعرف هذا المخطط تأخرا بسبب عدم استجابة الشركاء الأجانب لطلبات الجزائر في مجال إنشاء هذا النوع من الهيئات الداعمة، حيث أن اول مركز تسهيل للمؤسسات كان بمدينة وهران سنة 2007، أما بالنسبة للمشاتل فقد تم إنشاء مشتلة حاضنة عنابة في سنة 2009 بالتعاون بين وزارة المؤسسات والمكتب الألماني GTZ (مغاري و بوكساني، 2012، صفحة 17). ان واقع مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات في الجزائر وحتى سنة 2019 يبين بطء إنشاء هذه الهيئات وهو ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول (9): عدد مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات على المستوى الوطني في نهاية سنة 2019

الحالة	تشتغل	قيد الإنجاز	منجزة ولم تدخل قيد التشغيل
عددمراكز الدعم والمشورة (مراكز التسهيل سابقا)	26	1	1
عدد مشاتل المؤسسات	17	_	_

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على: وزارة الصناعة والمناجم: "**نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2019**"، موقع وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقضة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية، نوفمبر 2019، العدد رقم 35، ص.24، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (https://www.industrie.gov.dz)، تاريخ التصفح: 2021/10/12.

يشير الجدول أعلاه إلى عدد مراكز الدعم والمشورة (مراكز التسهيل سابقا) ومشاتل المؤسسات على المستوى الوطني ومن خلاله نلاحظ أنه في نهاية سنة 2019 يوجد إجمالا 28 مركز دعم ومشورة على مستوى الوطن منها 26 مركز ناشط، ومركز قيد الإنجاز وآخر تم الانتهاء من إنجازه ولكنه لم يدخل قيد التشغيل، ويوجد حوالي 17 مشتلة تعمل والملاحظ أذا ما قورنت هذه الحصيلة بالسنة الماضية فلقد كان إجمالي عدد مراكز التسهيل 27 مركز منها 26تعمل وواحد قيد الإنجاز في حين قدر العدد الإجمالي لمشاتل المؤسسات ب 19 مشتلة منها 16مشتلة تعمل و3 مشاتل قيد الإنجاز وهذا يبين لنا بأن وتيرة بدأ وانجاز مراكز الدعم والمشورة والمشاتل ضعيف ولا يشهد تطور كبير وملحوظ.

IV.2- آلية عمل حاضنات الأعمال في الجزائر

نظرا للأهمية البالغة التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة للتنمية الاقتصادية فقد ارتأت الجزائر إعطاء أهمية بالغة لها ولذلك فقد قامت بوضع مجموعة من الإجراءات والسياسات والاستراتيجيات لتنمية وتدعيم هذا القطاع وتعتبر حاضنات الأعمال آلية من آليات

دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسنوضح في مبحثنا هذا أهمية حاضنات الاعمال من خلال ابراز مهام وخدمات حاضنات الاعمال في الجزائر والدور الذي تلعبه في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– وظائف ومهام حاضنات الاعمال في الجزائر

تقوم حاضنات الأعمال في الجزائر بعديد المهام في إطار عملها كآلية من آليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي تتمثل فيما يلي (بوعظم و زايدي، 2015، الصفحات 268-270):

- **وظائف ومهام مشاتل المؤسسات:** على ضوء الأهداف المذكور سابقا تقول مشاتل المؤسسات بالمهام التالية:
  - استقبال واحتضان ومرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع؛
  - وضع محلات تحت تصرف اصحاب المشاريع تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات نشاطات المشروع كما تتولى عملية تسييرها وإيجارها؛
  - فحص مخططات الأعمال للمستأجرين المحتملين الحاملين للمشاريع داخل المشتلة؛
  - دراسة كل أشكال المساعدة والمتابعة الممكن تقديمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
  - إعداد مخطط توجيه لمختلف قطاعات النشاطات التي تحتضنها المشتلة؛
  - دراسة واقتراح وسائل وأدوات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة وإقامتها؛
  - مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تجاوز الصعوبات والعراقيل التي تواجهها؛
  - وضع الأدوات والتجهيزات المكتبية والإعلامية اللازمة تحت تصرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة؛
  - إعداد برامج العمل وعرضها على وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية للمصادقة عليه كل سنة.
- **وظائف ومهام مراكز التسهيل:** على ضوء الأهداف المذكورة سابقا تتولى مراكز التسهيل القيام بالمهام التالية:
  - دراسة الملفات التي يقدمها أصحاب المشاريع والإشراف على متابعتها؛
  - مساعدة أصحاب المشاريع على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة التأسيس؛
  - تجسيد اهتمامات أصحاب المشاريع في أهداف عملية وذلك بتوجيههم حسب مسارهم المهني؛
  - مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير؛
  - تشجيع نشر المعلومات والدراسات المتعلقة بفرص الاستثمار؛
  - دعم تطوير القدرة التنافسية للمشاريع؛
  - مساعدة المؤسسات الجديدة على تحويل وتشر التكنولوجيات الجديدة.

– الخدمات التي تقدمها حاضنات الاعمال في الجزائر

تقدم حاضنات الاعمال في الجزائر جملة من الخدمات الهادفة لمساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة ويكون ذلك عن طريق جملة الخدمات المقدمة من طرف المشاتل ومراكز التسهيل والمتمثلة فيما يلي (مغاري و بوكساني، 2012، الصفحات 296-271):

- **الخدمات المقدمة من طرف مشاتل المؤسسات:** بالإضافة إلى المواقع والمحلات التي تقوم المشاتل بتأجيرها إلى أصحاب المشاريع المحتضنة، فإنها تتولى تقديم الخدمات التالية:
  - توفير التجهيزات المكتبية وأجهزة الإعلام الآلي؛
  - توفير التكنولوجيات الحديثة الأكثر تقدما كلما أمكن؛
  - توفير خدمات استقبال المكالمات الهاتفية والفاكس؛
  - توزيع وإرسال البريد وكذا تصوير وطبع الوثائق؛
  - توفير خدمات الكهرباء والغاز والماء؛
  - تقديم الاستشارات القانونية والمحاسبية والمالية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
  - تقديم خدمات التدريب في مجال تقنيات الإدارة والتسيير.
- **الخدمات المقدمة من طرف مراكز التسهيل:** في إطار مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة تقوم مراكز التسهيل بتقديم جميلة متنوعة من الخدمات تتمثل في:
  - تقديم الخدمات في مجال الاستشارة في ميادين التسيير والتسويق وإدارة الموارد البشرية وكل الأشكال الأخرى المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- الاستشارات التكنولوجية المسبقة عن طريق خبراء متخصصين من أجل دراسة العوائق التقنية المرتبطة بالدعم التكنولوجي؛
- المساعدة على الابتكار وتحويل التكنولوجيا عن طريق التغطية الكلية أو الجزئية للمصاريف المنفقة على مخابر البحث لتطوير المشاريع المبتكرة.

والملاحظ أن هاتان الهيئتان تقدمان تقريبا نفس الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ويظهر ذلك من خلال اعتماد الهيئتان لبطاقة السجل واحدة، وهي استمارة تسمح لتقنيي الهيئتين من التعرف على المشاريع وتوجيهها الوجهة المناسبة ويمكن تفسير هذا الأمر برغبة المسؤولين الجزائريين الساهرين على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيجاد أكبر عدد من الوحدات التي يمكنها أن تخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

IV.3- دور حاضنات الاعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

سنتناول اهمية حاضنات الاعمال ودورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال استعراضنا لمساهمتها في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل بصفة خاصة ودورها كآلية لتنمية ودعم وتطوير الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

- دور حاضنات الاعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل في الجزائر

إن أبرز دور لحاضنات الاعمال في الجزائر هو المساهمة في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي استحداث أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل والجدول ادناه يبين تطور عدد المؤسسات المنشاة ومناصب الشغل المتوقع استحداثها حسب النشريات الإحصائية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لوزارة الصناعة والمناجم لسنوات 2015،2016،2017،2018،2019.

الجدول (10): تطور عدد المؤسسات المنشأة من طرف مراكز التسهيل ومساهمتها في التشغيل للفترة 2015-2019

السنة	عدد المراكز	عدد المشاريع المستقبلية	عدد المشاريع المرافقة	عدد المؤسسات المنشأة	عدد مناصب الشغل المتوقعة
2015	16	3158	1550	957	3418
2016	21	2390	1256	148	4315
2017	26	2688	1152	192	2290
2018	26	2817	863	204	3477
2019	26	1947	711	185	1663

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على: وزارة الصناعة والمناجم: "**نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات لسنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019**"، موقع وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقضة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية، الأعداد 28، 32،30، 34، 36، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (https://www.industrie.gov.dz)، تاريخ التصفح: 2021/10/12.

من خلال قراءتنا وتحليلنا لأرقام معطيات الجدول المبين اعلاه نلاحظ أن عدد مراكز الدعم والمشورة (مراكز التسهيل سابقا) خلال السنوات الخمس الأخيرة المعتمدة في الدراسة شهد ثبات ملحوظ في السنوات الثلاث الأخيرة مقارنة بالسنوات السابقة لها التي شهدت تزايد ملحوظ ومستمر لعدد المراكز والتي قد كانت وحسب النشرات الاحصائية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لوزارة الصناعة والمناجم موزعة عبر الولايات التالية كما يلي:

خلال سنة 2015 تم إضافة إنجاز مركز آخر عن السنة السابقة بولاية الأغواط ليصبح إجمالي عدد مراكز التسهيل 16مركزا ف 21 مركزا سنة 2016 بعد شهدت إضافة خمسة مراكز موزعة على بشار، بجاية، ورقلة، شلف وسوق أهراس ليرتفع ويستقر إجمالي عدد هذه المراكزعند26 مركزا سنة 2017 وكذا 2018بعد إضافة خمسة مراكز تسهيل بالولايات التالية: ميلة، باتنة، بويرة، الوادي وأم البواقي وحتى سنة 2019 هذا بالنسبة للأهم ما ميز تطور عدد مراكز الدعم والمشورة خلال سنوات الدراسة أما أهم ما ميز تطور عدد المؤسسات الجديدة المنشأة وكذا عدد مناصب الشغل المتوقع استحداثها من هذه المؤسسات أنه تم وفق منحى متذبذب خلال السنوات المدروسة حيث نلاحظ انخفاض كبير في عدد المؤسسات المنشأة سنة 2016 عن سنة 2015 رغم ارتفاع عدد مراكز الدعم والمشورة عبر التراب الوطني ليرتفع بعد ذلك تدريجيا إلى غاية نهاية سنة 2019أين انخفض مجددا كما نلاحظ أن عددها ضئيل بالمقارنة مع عدد المشاريع المرافقة رغم ان عدد هذه الأخيرة قد شهد انخفاضا تدريجيا على طول سنوات الدراسة في المقابل ارتفع عدد مناصب الشغل المتوقع استحداثها خلال سنة 2016 عن سنة 2015 ليبقى بعد ذلك في تذبذب مستمر بين ارتفاع وانخفاض نسبي إلى غاية نهاية سنة 2019 ويرجع هذا التذبذب للأوضاع الاقتصادية والسياسية الغير مستقرة التي تعيشها الجزائر وخاصة في سنة 2019.

أما بخصوص توزيع المشاريع التي دعمتها مراكز الدعم والمشورة (مراكز التسهيل سابقا) فقد كانت موزعة على القطاعات حسب ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (2): توزيع المشاريع المدعومة من طرف مراكز التسهيل حسب ميدان النشاط لسنة 2018

La source : Ministère de l'industrie et des mines (2019) : "**Bulletin d'information statistique de la PME**", Ministère de l'industrie et des mines, données de la fin de l'année 2018, N°34, Avril 2019, P.28.

بخصوص توزيع المشاريع التي دعمتها مراكز الدعم والمشورة (مراكز التسهيل سابقا) فقد كانت موزعة على القطاعات حسب ما يوضحه الشكل اعلاه كما يلي : في الصدارة قطاع الخدمات بنسبة 31,05% يليه قطاع الصناعة بنسبة% 24,45، ثم الحرف16,57%، الفلاحة بنسبة 13,56% فقطاعات متنوعة بنسبة 7,65% ثم الاشغال العمومية بنسبة 6,60% وأخيرا التجارة بنسبة 0,12% وبعض القطاعات الأخرى لكن بنسب ضئيلة جدا وهو ما يوضحه الشكل والذي يوضح اخر المعطيات المتوفرة في المنشورات الاحصائية لوزارة الصناعة والمناجم بخصوص توزيع المشاريع المدعومة حسب ميدان النشاط او القطاع.

أما بخصوص مساهمة مشاتل المؤسسات في عدد المؤسسات المنشأة وفي الشغيل فهو ما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول (11): تطور عدد المؤسسات المنشاة من طرف مشاتل المؤسسات في الجزائر ومساهمتها في التشغيل للفترة 2015-2019.

السنة	عدد المشاتل	عدد المشاريع المحتضنة	عدد المؤسسات المنشأة	عدد مناصب الشغل المتوقعة
2015	13	135	84	397
2016	16	158	70	576
2017	16	161	83	546
2018	16	186	93	539
2019	17	152	61	463

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على: وزارة الصناعة والمناجم: "**نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات لسنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019**"، موقع وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقضة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية، الأعداد 28، 30،32، 34، 36، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (https://www.industrie.gov.dz)، تاريخ التصفح: 2021/10/12.

من خلال قراءتنا وتحليلنا لأرقام الجدول السابق نلاحظ أن عدد مشاتل المؤسسات خلال السنوات الخمس الأخيرة المعتمدة في الدراسة في تزايد مستمر وقد كانت موزعة على الولايات التالية كما يلي:

ثبات العدد الإجمالي لمشاتل المؤسسات عند 13 مشتلة خلال سنة 2015 بعد ان تم إضافة تسع مشاتل في السنة السابقة لها بكل من باتنة، ميلة، البيض، أم البواقي، بسكرة، خنشلة، ورقلة، أسرار وسيدي بلعباس ليرتفع في سنة 2016 إلى 16 مشتلة بعد إضافة ثلاث مشاتل موزعة على بويرة، تيارت وبشار، ويستقر عند هذا العدد طيلة سنة 2017 و2018 وحتى سنة 2019 أين تم إضافة مشتلة واحدة بالجزائر ليبلغ العدد الإجمالي 17 مشتلة نشطة أما أهم ما ميز الجدول أيضا هو تذبذب تطور عدد المؤسسات الجديدة المنشأة وكذا عدد مناصب الشغل المتوقع استحداثها من هذه المؤسسات خلال سنوات الدراسة إلا أن عدد هذه المؤسسات قد تطور مع مرور الزمن عن السنوات السابقة رغم تراجع عدد المؤسسات إلى 70 مؤسسة سنة 2016 و61 مؤسسة منشأة سنة 2019 مقابل ارتفاع عدد المشاتل وهذا بسبب الأوضاع الاقتصادية المتقلبة التي تعيشها البلاد وكذا فإن عدد المشاريع المحتضنة على مستوى مشاتل المؤسسات في الجزائر يعرف تطورا ملحوظا حتى ولو لم تكن بالمستوى المطلوب مقارنة بالدول الأخرى، إلا أنه يعتبر مقبولا نظرا لحداثة التجربة خاصة وأن طاقة

الاستيعاب للحاضنات محدودة وهي 47 مشروع، أما بالنسبة لعدد مناصب الشغل المتوقع توفرها من هذه المؤسسات فنلاحظ أنه رغم أنها شهدت ارتفاعا معتبرا في سنة 2015 و2016 عن السنوات السابقة إلا أنها وخلال السنوات الثلاث الاخيرة من الدراسة في انخفاض مستمر وهذا ابتداء من سنة 2017 وذلك رغم أنها في الحقيقة مناصب متوقعة وهي ما يتم توقعه من طرف حامل المشروع لا أكثر فالواقع يكون بعيدا نوعا ما عن هذه الإحصائيات، أما عن توزيع القطاعات التي تم في إطارها دعم إنشاء هذه المشاريع فيتراسها قطاع الخدمات يليه قطاع الصناعة، الاغذية، البناء وأدرجت إليه بداية من سنة 2016 كل من قطاع السياحة، التكنولوجيا، البيئة والطاقة وبعض القطاعات الاخرى لكن بنسب ضئيلة جدا حسب اخر المعطيات المتوفرة في المنشورات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم بخصوص توزيع المشاريع المدعومة حسب ميدان النشاط او القطاع.

من خلال تحليل المعطيات السابقة نجد أن دور حاضنات الأعمال في الجزائر يتمثل أساسا وبصفة خاصة في دعم إنشاء واستحداث أكبر عدد ممكن من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة من خلال دورها في دعم ومرافقة المقاولين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحويل استثماراتهم إلى مؤسسات ناجحة تساهم في تقديم قيمة مضافة لدعم وتنمية النسيج الاقتصادي والصناعي الوطني وكذا توفير واستحداث مناصب شغل للشباب سواء حملة المشاريع المنشأة أو غيرهم من أصحاب المهارات والشهادات المتنوعة التي تحتاجها هذه المشاريع وبالتالي احتواء أكبر عدد ممكن من الشباب البطال الأمر الدي يؤدي إلى تخفيض نسب البطالة وما ينجر عنها.

– دور حاضنات الأعمال في تنمية الاقتصاد الوطني

إضافة إلى دورها في دعم إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسعي إلى إستحداث أكبر عدد من مناصب الشغل الممكنة تساهم حاضنات الاعمال في الجزائر على المستوى الكلي في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال (منصوري و بو عصيدة، 2019، صفحة 225):

- توسيع وتنويع مختلف القطاعات الإقتصادية الوطنية من خلال الإستثمار في الأفكار الريادية الواعدة والمتنوعة وتحويلها إلى مشاريع إقتصادية ناجحة؛
- تساعد على تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، فهي تساهم في الحد من إستيراد السلع والموارد عن طريق المساهمة في تعزيز القدرات التنافسية والتصديرية للمؤسسات الوطنية؛
- تعمل على تشجيع الابتكار والإبداع وريادة الأعمال من خلال إحتضانها ومرافقتها لكل انواع المشاريع ويتم التوجه حاليا خاصة نحو المشاريع التقنية والإبداعية والمبتكرة؛
- السماح باستغلال الموارد المحلية لكل منطقة واستثمارها بالصورة الصحيحة بما يحقق التنمية الإقليمية للمنطقة؛
- تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كونها مؤسسات عمومية متخصصة تهدف إلى مرافقة ودعم الشباب حملة المشاريع لتجسيد أفكارهم الخاصة في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛
- تعمل على تحويل الأبحاث النظرية إلى فرص تسويقية من خلال المساهمة في تحويل الأبحاث العلمية من المرحلة النظرية إلى المرحلة التطبيقية في هيئة سلع أو خدمات تواكب متطلبات العصر الحديث؛
- المساهمة في نقل التكنولوجيا واستحداث تكنولوجيات تناسب مع ظروف البيئة المحلية مما يساهم في زيادة مستوى جودة وتميز المنتجات الوطنية.

V– خلاصة:

تم التطرق خلال هذا البحث إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من عدة جوانب كما تم عرض واقع حاضنات الأعمال في الجزائر من خلال التطرق إلى مفهومها في القانون الجزائري واهدافها وواقع التجربة الجزائرية في اعتماد نظام الحاضنات كآلية لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطور تعداد كل من منها وحصيلة نشاطاتها خلال السنوات الاخيرة اضافة الى ابراز أهمية حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال إبراز مهامها وخدماتها ودورها في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة والاقتصاد الوطني عامة بالاعتماد على تحليل النشرات الإحصائية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لوزارة الصناعة والمناجم للفترة 2015-2019، وتم التوصل أن:

- تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وغرار باقي الدول سواء النامية أو المتقدمة منها بأهمية كبيرة نظرا للدور المرجو منها في الإقتصاد الجزائري ولذلك فقد سعت الدولة الجزائرية لتوفير أكبر قدر ممكن من آليات الدعم والمرافقة لمساعدة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على مواجهة الصعوبات والعراقيل التي يواجهها؛
- عرف المشرع الجزائري حاضنات الأعمال بأنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتأخذ شكلين مشاتل المؤسسات ومراكز الدعم والمشورة (مراكز التسهيل سابقا)؛

- قسم المشرع الجزائري أشكال المشاتل حسب نوع القطاع الذي تنتمي إليه المشاريع وجعل بذلك المحاضن تختص بالمؤسسات العاملة بقطاع الخدمات فقط عكس ما هو عليه الحال في بقية الدول وهذا ما قد يرجع إلى رغبته في جعلها أكثر اختصاصا بتالي أكثر فعالية؛
- تميزت التجربة الجزائرية في حاضنات الاعمال بتأخر الانطلاق مقارنة بباقي الدول خاصة النامية والعربية منها وهذا نظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي مرت بها البلاد كما تميزت ببطء التنفيذ بسب بطء استجابة الشركاء الأجانب الذين قاموا بتأطير المسيرين لهذه الحاضنات؛
- يتمثل الدور الرئيسي لحاضنات الأعمال في الجزائر في تخريج مؤسسات صغيرة ومتوسطة ناجحة تستطيع البقاء والاستمرار في السوق إضافة إلى توفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل هذا وعلى المستوى الكلي فإنها تسعى لدعم وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم الابتكار وريادة الأعمال وتشيع التنمية الإقليمية وتعزيز القدرة التنافسية والتصديرية للمؤسسات ص وم وهذا عن طريق توفير جملة من التسهيلات والخدمات للمؤسسات المنتسبة لها.

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكننا محاولة تقديم **الاقتراحات والتوصيات** التالية:

- إبرام عقود شراكة مع الحاضنات الرائدة في العالم لتبادل الخبرات والتجارب مع الجانب الأجنبي؛
- تحديد الأهداف المرجوة من الحاضنات المستحدثة بدقة من البداية مع أخذ بعين الاعتبار كل الجوانب والأطراف ذات المصلحة؛
- حسن انتقاء المدير التنفيذي للحاضنة وذلك على أساس مؤهلاته وخبرة في المجال وعلاقاته وما يمكن ان يقدمه من دعم للمنشآت المنتسبة للحاضنة وأصحابها؛
- وضع معايير وشروط واضحة ودقيقة لقبول المؤسسات المنتسبة كالخبرة وكفاءة اصحابها ومهارتهم الإدارية والفنية؛
- تبني استراتيجيات فعالة لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونه الاتجاه الرائد والذي تركز عليه الحاضنات الرائدة العالمية وذلك من خلال إيجاد محيط تشريعي وتنظيمي ملائم من أجل تثمين نتائج البحث والإبداع والابتكار وتطويرها؛
- إيلاء عناية أكبر للآلية حاضنات الأعمال والسعي لتدارك التأخر الذي يشهده واقع تطبيق هذه الآلية من خلال العمل على تدارك النقائص الملموسة؛
- توسيع نطاق حاضنات الأعمال لتشمل كافة ربوع الوطن كونها تعتبر أحد ركائز التنمية الإقليمية والمحلية؛
- يجب القيام بدراسة جدوى شاملة قبل الانطلاق في إنشاء اي حاضنة مستقبلا وإعادة تفعيل وتنشيط الحاضنات الغير نشطة كحاضنة سطيف.

من خلال ما تم التوصل إليه بعد هذه الدراسة نجد ان هذا الموضوع يحتمل التوسع والبحث لعدة مواضيع بحث اخرى ذات صلة بعنوان موضوعنا هذا ففي الوقت الذي تتجه فيه الجزائر نحو الاهتمام بحاضنات الأعمال كآلية لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة ولترقية الاقتصاد الوطني بصفة عامة والذي يتجلى في استحداث وزارة منتدبة مكلفة بالحاضنات وهو ما يستدعي منا كطلبة باحثين تكثيف الدراسات العلمية لمرافقة هذا المسار الإصلاحي والتنموي وفيما يلي سنذكر بعض الموضوعات التي تصب في هذا النحو:

- مساهمة حاضنات الأعمال الأكاديمية في تجسيد مخرجات البحث العلمي؛
- دور حاضنات الأعمال التقنية في تحقيق التنمية التكنولوجية في الجزائر؛
- دور حاضنات الأعمال في تشجيع ريادة الاعمال النسائية؛
- أهمية حاضنات الأعمال في تعزيز القدرات التنافسية والتصديرية للمؤسسات الوطنية.

قائمة المراجع:

1) Ministère de l'industrie et des mines (2019) : "**Bulletin d'information statistique de la PME**", Ministère de l'industrie et des mines, données de la fin de l'année 2018, N°34, Avril 2019.
2) reziga amina (2020) : "**the reality and prospects of business incubators in advancing development case of alegria**", Revue Economie & Management, Vol. 18, N° 2 (Special), Juin 2020.
3) بوسعدة سعيدة، سكر فاطمة الزهراء (2018): "**المرافقة التكنولوجية كمدخل لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**"، مقال منشور بمجلة دراسات –العدد الاقتصادي –،جامعة الأغواط ، الجزائر، المجلد 15، العدد 02 ،جوان 2018.
4) بوعظم كمال، زايدي عبد السلام (2015): "**حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – تجارب دولية وسبل الإستفادة منها–**"، مقال منشور بمجلة تنمية الموارد البشرية، جامعة سطيف 2، المجلد الثامن، العدد 01، 2015.
5) بولحية الطيب، مرابط محمد (2017): "**حاضنات الأعمال كنموذج لتفعيل استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– عرض لبعض التجارب العالمية الرائدة مع الإشارة لتجربة الجزائر–**"، مداخلة بالملتقى الوطني حول: (إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر)، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي / الجزائر، يومي 06-07 ديسمبر 2017.
6) **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** (2003): المرسوم التنفيذي رقم: 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003 المتضمن: "**القانون الأساسي لمراكز التسهيل**"، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 13، الصادر في 26 فبراير 2003.
7) حسين عدنان يونس، خضير رائد عبيس (2016): "**دور حاضنات الأعمال في تطوير المشاريع الصغيرة**"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان / الأردن.
8) حكيم ملياني، سلاطنية نجيبة (2015): **نحو نموذج حاضنة مؤسسات صغيرة ومتوسطة أكاديمية في إطار ضوابط التنمية المستدامة**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد الثاني، العدد 02، جامعة برج بوعريرج، الجزائر، ديسمبر 2015.
9) رجب خالد، دادان عبد الغني (2012): "**عرض مفاهيم عامة حول حاضنات الاعمال وتجارب عالمية**"، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول: (استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 18-19 أفريل 2012.
10) ريحان شريف، هوام لمياء (2012): "**دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم الإبداع و تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة – التجربة الجزائرية بين الواقع و المأمول–**" ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: (إستراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر)، يومي 18-19 أفريل 2012، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة / الجزائر.
11) قرود علي، كزيز نسرين (2018): "**دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع المقاولاتية المحلية**"، مقال منشور بمجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة المسيلة، المجلد الثالث، العدد 01، مارس 2018.
12) لحمر خديجة، خالفي علي (2016): **دور حاضنات الأعمال في التأسيس للاقتصاد المعرفة في الجزائر**، مقال منشور بمجلة المؤسسة، جامعة الجزائر 3، المجلد الخامس، العدد 05، جانفي 2016.
13) لطيفة كلاخي (2013): "**واقع حاضنات الأعمال في بعض الدول العربية**"، مجلة دراسات إقتصادية، جامعة زيان عشور، الجلفة / الجزائر، المجلد 7، العدد 2، اوت 2013.
14) المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير2003 المتضمن : "**القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات**"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 13، 26 فبراير 2003.
15) مغاري عبد الرحمان، بوكساني رشيد (2012): "**دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. – حالة مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر–**"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: (استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة / الجزائر، يومي 18-19 أفريل 2012.

16) منصوري الزين (2010): "**آليات دعم ومساندة المشروعات الريادية والمبدعة لتحقيق التنمية –حالة الجزائر–**"، مداخلة بالملتقى العلمي الدولي حول: (الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة)، يومي 12-13 ماي 2010، جامعة سعد دحلب، البليدة / الجزائر.

17) منصوري منى، بو عصيدة رضا يونس (2019): "**حاضنات الاعمال كآلية لتدعيم الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية**"، مقال منشور مجلة المال و الأعمال، المجلد الرابع، العدد 1، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي / الجزائر، جوان 2019.

18) ميلي سمية أحمد (2020): "**دور حاضنات الاعمال في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة الجزائر–**"، مقال منشور بمجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة / الجزائر، المجلد الخامس، العدد 2، 2020.

19) وزارة الصناعة والمناجم: "**نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات لسنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019**"، موقع وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقضة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية، الأعداد 28، 30،32، 34، 36، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (https://www.industrie.gov.dz)، تاريخ التصفح: 2021/10/12.